



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

نداء وفد "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية" إلى الاتحاد الأوروبي لتحمل مسؤوليته التاريخية في ترسيخ شراكة عالمية لإنشاء منطقة مهمة للتعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي

مقدمة

"تقاسم الاتحاد الأوروبي والعالم العربي على مر السنين مصير القرب الجغرافي، والتعاون الاقتصادي والسياسي على عدة جبهات. وللعالمين الكبيرين تاريخ طويل من التلاقحات والتبادلات البشرية والثقافية التي شكلت تراثهما وتاريخهما وقيمهما المشتركة. ومع ذلك، أثرت تركة من الصراعات وحالات من سوء الفهم في حالات كثيرة في قدرة كلا العالمين على الاستفادة من هذا التكامل الطبيعي من أجل إقامة شراكات إستراتيجية وإنشاء منطقة أوروبية - عربية شاملة من الاستقرار والازدهار. ويحمل كل من الاتحاد الأوروبي والعالم العربي مسؤولية تاريخية للتغلب على كل العقبات، الحقيقية والمتخيلة، والعمل الجاد على تدعيم الشراكة العالمية التي يمكنها بسهولة إنشاء واحدة من مناطق التعاون السياسي والاقتصادي المهمة في العالم".

أكد المنتدى العالمي الأوروبي - العربي الرفيع المستوى الأول الذي عقد في اليونان في 3 و 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 أهمية الشراكة الأوروبية - العربية كما وردت أعلاه. ونحن كمنظمات مجتمع مدني من المنطقة العربية، لم نكن جزءاً من هذا المنتدى، ولم تتمكن من التعبير عن وجهة نظرنا حول "التحول إلى نموذج جديد من الشراكة الأوروبية - العربية" باعتباره واحداً من المواضيع الرئيسية للمنتدى.

ومع ذلك، ومنذ انتفاضات 2011، نظمنا لقاءات دعوة مباشرة، موجهة إلى الاتحاد الأوروبي من أجل لقاء مسؤولين وصناع سياسات في الاتحاد الأوروبي كي نعبر عن الأفكار والتوصيات التي انبثقت من أعمال بحثية وورش عمل واسعة أجريت على المستويين الوطني والإقليمي. وتهدف أهدافنا إلى معالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة من الشراكة.

إن سرداً جديداً للشراكة الأوروبية - العربية هو ما طالبنا به خلال مراجعة العام 2011 لسياسة الجوار الأوروبية، وهو ما ينطبق أيضاً على سياسة الجوار الأوروبية الجديدة التي اعتمدت في العام 2015. وورصدنا بنشاط تنفيذ الشراكة الأوروبية - العربية على مدى عقدين من الزمن منذ إعلان برشلونة، ودعونا في شكل مستمر إلى شراكة تخدم التنمية وحقوق الإنسان والسلام والازدهار في الدول المطلة على البحر المتوسط، وضمنان المسؤولية



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

المتبادلة والمساءلة. لكن عندما يبقى ما يسمى نقلة نوعية في الخطاب مقتصرًا على المركزية الأوروبية ومركزاً على التصدي لتحديات مثل الإرهاب واللاجئين والهجرة مع نهج قائم على الأمن؛ وعندما تقتصر مساعي تعاون على التجارة والاستثمار ودعم البنية التحتية وقطاعات الطاقة والسياحة أساساً ومن ضمن رؤية قصيرة، نعتبر أن النتائج المتوقعة ستظل محدودة ومن دون معالجة للاحتياجات الحقيقية للناس في المنطقة.

وفي هذا السياق، وفي ضوء التطورات الأخيرة، بما في ذلك إعادة النظر في التوافق الأوروبي حول التنمية، وإطار الهجرة الأوروبية، وإطلاق خطة الاستثمار الخارجي الأوروبي والدور الذي يمكن للشراكة الأوروبية - العربية أن تؤديه حالياً في تنفيذ جدول أعمال العام 2030، اعتمدنا معاً هذا الموقف الخاص بالسياسات للتعبير عن هواجسنا الأساسية:

1. إن الهجرة والمخاوف المتعلقة باللاجئين ذات أولوية قصوى بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي والمواطنين الأوروبيين بما في ذلك ردود الفعل على موجة كبيرة من المهاجرين إلى أوروبا والهجمات الإرهابية في فرنسا وبلجيكا وألمانيا خلال السنوات الماضية. وفي تطور ذي علاقة، يتضمن جدول أعمال الاتحاد الأوروبي وتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية، تركيزاً متزايداً على الهجرة ومكافحة الإرهاب. تؤكد الممثلة العليا نائبة الرئيس موغيريني أهمية الشراكة في معالجة الهجرة باعتبارها قضية عالمية وتؤكد أن علينا أن نعمل جنباً إلى جنب بتقاسم للمسؤوليات وبحلول مشتركة¹. ومع ذلك، فإن تحويل تركيز سياسة الجوار الأوروبية من معالجة عدم المساواة وضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان والديمقراطية والحرية إلى جعلها أداة للتعامل مع أزمة اللاجئين يُعتبر خطوة صعبة. والواقع أن هذا التحول يشكل أيضاً خطراً على جعل الشراكة أداة حقيقية لتعزيز احترام التنوع الثقافي. فمن المثير للقلق أن في ثمان من الدول الأوروبية التي شملتها دراسة²، تتزايد المخاوف المعادية للمهاجرين: النصف أو أكثر يعتبرون أن اللاجئين المقبلين سيزيدون احتمالات الإرهاب في بلادهم. وفي هذا السياق، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يكفل تركيز تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية على معالجة عدم المساواة على مختلف المستويات: الجغرافية والعرقية والإثنية والدينية والعمرية والجنسية باعتبارها الأولوية الرئيسية من ضمن مجموعة جديدة من أولويات الشراكة. وهذا ينبغي أن يترافق مع دعم للقدرات وتعزيز للإنتاجية ومراجعة للسياسات في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية وسياسات المعونة وضمان اتساق السياسات.

¹ خطاب الممثلة السامية نائبة الرئيس فيديريكا موغيريني في الحدث الجانبي للاتحاد الأوروبي: الاستثمار في الشراكة، خطة أوروبية للاستثمار الخارجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة جذور أسباب الهجرة.

² من مركز بيو للبحوث <http://www.pewglobal.org/2016/07/11/europeans-fear-wave-of-refugees-will-mean-more-terrorism-fewer-jobs/>



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

2. أدى القلق الشديد من تدفقات اللاجئين والمهجرة غير الشرعية إلى زيادة التركيز على "الأمن" في تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية، فضلاً عن إطار سياسات الهجرة (MPF) نفسه. وفي الواقع، تستند الأولويات داخل إطار سياسات الهجرة على المخاوف الأمنية المرتكزة على أوروبا. وتشمل هذه الأولويات إنقاذ الأرواح في البحر، وزيادة الإعادات، وتمكين المهاجرين واللاجئين من البقاء أقرب إلى الوطن، وعلى المدى الطويل، دعم تنمية دول العالم الثالث "من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية"³. في الواقع، يعيش حوالي خمسة ملايين لاجئ سوري في دول الجوار منذ ما يقرب من ست سنوات وحتى الآن. وهذا يشكل بوضوح تحدياً تنموياً كبيراً في هذه البلدان، بل يؤدي أيضاً إلى انتهاكات لحقوق الإنسان الخاصة باللاجئين. في الواقع، ليس اختيار الاتحاد الأوروبي منح الأولوية لبقاء اللاجئين أقرب إلى الوطن، عملاً من أعمال تقاسم الأعباء بل مجرد نقل للعبء إلى البلدان المجاورة. وعلى الرغم من أن الالتزامات القانونية للاتحاد الأوروبي مستمدة من القانون الدولي لحقوق الإنسان، لكونه طرفاً في معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة، تتسم المخاوف الأمنية للاتحاد الأوروبي بأنها مرتفعة جداً في هذا النهج. كذلك تبين موازنة الاتحاد الأوروبي المعتمدة للعام 2017، التي تخصص مزيداً من الأموال لتعزيز الحماية على حدود أوروبا والمساعدة في منع الجريمة ومكافحة النشاطات الإرهابية، المخاوف الأمنية التي تسيطر على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، يتعين على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في النهج، والتحول إلى سياسات للهجرة مستندة إلى الحقوق مع نظام أكثر كفاءة لتقاسم المسؤولية، وتفكيك الخطاب الخاص بتأمين الحدود. وفي الواقع، فإن مجرد التركيز على أمن الحدود في الاتحاد الأوروبي هو الأساس لتكاثر الأخطار على طرق الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي ويقوي شبكات التهريب. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الاتحاد الأوروبي اتخاذ خطوات أكثر وضوحاً للتعامل مع الأخطار الأمنية على الجانبيين. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يتوقف تدفق المقاتلين المتطرفين الأوروبيين إلى الدول العربية، ويجب تنفيذ سياسة واضحة للتعامل مع المقاتلين الذين يعودون الآن من المناطق التي تسيطر عليها "الدولة الإسلامية" ومع أسرهم.

3. وبالمثل، لا تزال ماثلة إشكالية الدعم التنموي الذي سيُخصص لـ "مساعدة الدول الأعضاء على إعادة توطين اللاجئين وإنشاء مراكز استقبال للمهاجرين، ودمج أولئك الذين يملكون الحق في البقاء في أوروبا وإعادة أولئك الذين لا يملكونه"⁴. وبسبب الاختلافات الكبيرة بين السياسات والممارسات الخاصة بالدول الأعضاء مع اللاجئين، ينبغي إنشاء

³ http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-2072_en.htm.

⁴ http://www.euractiv.com/section/eu-priorities-2020/news/2017-eu-budget-adopted-with-more-for-migration-security/?utm_medium=Social&utm_campaign=Echobox&utm_source=Facebook&utm_term=Autofeed#link_time=1480670620.



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

آليات إضافية لمساعدة المجتمعات المدنية في دول المنطقة للتعامل مع اللاجئين (السكن، وتعليم اللغة، والاندماج في المجتمع، وما إلى ذلك). ومع ذلك، ينبغي أن تتمحور المساعدة التنموية الرسمية حول معالجة عدم المساواة وتحديات التنمية ويتعين على الاتحاد الأوروبي تجنب استخدام المساعدات التنموية الرسمية في مزيد من النفقات المتعلقة بالأمن وكأداة لمتابعة جدول أعماله الأمني. وفي الواقع، وبالنظر إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة التنموية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شباط/فبراير 2016، يبقى التغيير الطارئ على المساعدة التنموية الرسمية الأهلية مصدر قلق رئيسي للشركاء الجنوبيين. فالتركيز على الأمن والدفاع ودمج تكاليف المهاجرين كجزء مستحق من المساعدة التنموية الرسمية، يعرقل وسائل تنفيذ التنمية المستدامة و جدول أعمال العام 2030. وعلى التزام الاتحاد الأوروبي تجاه مبادئ فاعلية التنمية، بما في ذلك الملكية الوطنية والشفافية والشراكات من أجل التنمية والمساءلة المتبادلة، أن يكون ثابتاً. والالتزام بهذه المبادئ، جنباً إلى جنب مع اتساق السياسات التنموية، هما أساسيان في تجنب أي جانب من الجوانب السلبية التي يمكن أن تفضي إليها سياسات الاتحاد الأوروبي الموجهة إلى المنطقة (التجارة والاستثمار والهجرة والتنمية والمساعدات... الخ).

4. يبقى دعم البنية التحتية للاستثمار الخاص، وذلك في المجالات الرئيسية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة من أجل ضمان "النمو الشامل". تكشف تجربة المنطقة أن مجرد النمو لم يؤدِّ إلى التنمية والمساواة والرخاء. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتبع تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية معايير واضحة في شأن النمو الشامل، فيضمن حماية اجتماعية منصفة وتوزيعاً عادلاً للثروة، وضرائب عادلة... الخ. وعلاوة على ذلك، يجب أن يجب أن يكون ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان، والغذاء والماء والسكن اللائق والتعليم والعمل للجميع، مركزياً في الدعم المقدم إلى البنية التحتية. ومن ضمن هذا الدعم تقدم أولويات الشراكة أيضاً إشراكاً للمؤسسات المالية الأوروبية في المنطقة، باعتبارها مقدّمة للفرص للقطاع الخاص وممكّنة لتدخلات مالية. ويجب أن يكون للدعم المستمر المقدم للقطاع الخاص من الاتحاد الأوروبي تفويض واضح ينص على أن إشراك القطاع الخاص يعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية في البلدان الشريكة وأن يحسّن القطاعات الإنتاجية بقيمة مضافة. وينبغي أن يكون هذا الدعم للقطاع الخاص أكثر تركيزاً على إخراج المشاريع الصغيرة والمتوسطة من القطاع غير الرسمي إذ تشكّل مصدراً رئيسياً للتشغيل. ومع ذلك، فإن عدم وجود أي آلية لتعزيز الشفافية والمساءلة والمسؤولية هو التحدي الرئيسي في هذا الصدد. في الواقع، فإن صكاً دولياً ملزماً قانوناً في شأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ما زال مفقوداً. وفي ضوء ذلك، وفي حين أن التزام الاتحاد الأوروبي للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في منتدى الأعمال



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

وحقوق الإنسان للأمم المتحدة 2016⁵ هو موضع ترحيب، يُتوقع في الواقع من الاتحاد الأوروبي أن يحمل لواء حماية الحقوق والمعايير الملزمة من التهديدات المختلفة، سواء من القطاع العام أو الخاص أو القطاعات العسكرية، واعتماد صك ملزم قانوناً. وعلاوة على ذلك، يجب أن يميل تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية، إذ يشجع مشاركة القطاع الخاص، إلى محاربة الفساد، والقطاع غير الرسمي، والملاذات الضريبية، والتدفقات المالية غير المشروعة. ووفق ذلك، يتعين على الاتحاد الأوروبي ضمان تقديم تقارير منتظمة من الشركات الأوروبية والشركات الخاصة حول دفع الضرائب، جنباً إلى جنب مع تأثيراتها في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

5. وبالنظر إلى أن المناقشات في شأن تنظيم الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة ستُعقد في كانون الأول/ديسمبر، علينا أن ننتهز الفرصة لإثارة مخاوفنا فيما يتعلق بخطة/منصة الاستثمار الخارجي الأوروبي التي من شأنها أن تستفيد من الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة المخصص للجوار. تهدف الخطة إلى تعزيز إمكانات القطاع الخاص الأوروبي للاستثمار في البلدان الشريكة، لكن من دون أي التزام بالشفافية الخاصة بالقطاع الخاص وضمن المساءلة. وعلاوة على ذلك، تنص الخطة على حوار حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبالتالي تملك دفعة قوية فيما يخص تنفيذ النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد في البلدان الشريكة. هذا النموذج متبع منذ فترة طويلة من الدول العربية، ما أدى إلى حالات من عدم المساواة والظلم على عدة مستويات. فهذا النموذج يفضل رأسمالية المحاسب التي تزيد تركيز الثروة في أيدي أقلية وترك الأغلبية وراءها. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تكشف حالات قطرية أن معظم هذه الشراكات تتعلق بمجرد خصخصة الجهات القائمة المقدمة للخدمات العامة، مع عدم وجود تحسين مهم لهذه الخدمات والبنى التحتية. لقد فشلت الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق أهدافها وكذلك الحفاظ على حقوق المواطنين بسبب عدم وجود إطار مؤسسي عام مختص وكفؤ. هنا يتعين على الاتحاد الأوروبي ضمان خضوع التمويل الهجين وعقود القطاعين العام والخاص أيضاً ل ضمانات الشفافية والمساءلة الإلزامية امتثالاً للقواعد والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان، فحقوق الإنسان وتعميم الوصول إلى كل الخدمات العامة تأتي قبل الربح. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تكون الشراكة المتساوية والشاملة والشفافة من المبادئ الرئيسية في تنفيذ المنصة الأوروبية للاستثمار في الجوار. وينبغي ضمان احترام ملكية البلاد، والسلع والخدمات العامة، وضمن الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين في شأن تخصيص الموارد والقطاعات والمشاريع المختارة لنتائج

⁵ https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/5th_forum_on_business_and_human_rights_-_eu_contribution.pdf.



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التنمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يؤخذ التشاور مع المجتمع المدني باعتباره فرصة لمعالجة احتياجات التنمية على نحو أكثر فاعلية وكفاءة. وبالمثل، يجب أن يكون صندوق الدفاع الأوروبي المقترح خاضعاً لمراقبة لئلا تتمكن البحوث العسكرية من خلق التأثيرات التنموية نفسها التي يستطيع الاستثمار في تعزيز القطاعات الإنتاجية أن يخلقها. وخلاف ذلك، ينبغي للصندوق أيضاً النظر في آليات لتبادل الطلاب والباحثين ومشاريع البحوث التعاونية التي يمكن أن تعزز نقل التكنولوجيا.

6. وفق ما كشفه التشاور الذي أُطلق على الإجماع الأوروبي للتنمية، تُعتبر الشمولية أساساً لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، تنظر مبادرات التنمية في المنطقة إلى مشاركة المجتمع المدني على أساس مخصص. وتبقى الآليات المخصصة والمؤقت، وغير الشفافة (أي التشاورات) غير كافية لتشمل أصوات المجتمع المدني وهمومه. وفي هذا الصدد تلاقى مبادرات الاتحاد الأوروبي للحوار المنظم ترحيباً أكبر من ذلك بكثير. إن زيادة تقلص المساحة المدنية في الجوار الجنوبي واعتماد قوانين صارمة للجمعيات (أي مصر)، وكذلك التدابير الأمنية وسياسات التشفير في بلدان مختلفة بما في ذلك بلدان في الاتحاد الأوروبي، تقيد منظمات المجتمع المدني وتحدّ من قدرتها على التأثير في صنع القرار العام. وهذا يحتم إطلاقاً سريعاً وتطبيقاً فاعلاً لحوار منظم إقليمي بقيادة الجنوب ينبغي أن يكون من ثم وسيلة لتمكين منظمات المجتمع المدني، والسماح لها بالمساهمة في الشراكة الأوروبية - العربية على مختلف المستويات والقطاعات. وفي موازاة ذلك، لاسيما بالنظر إلى أن مشاريع إنسانية متزايدة يدعمها الاتحاد الأوروبي تُنفذ في المنطقة، يجب على الاتحاد الأوروبي ضمان استخدام المساعدة المالية المقدمة إلى المجتمع المدني كأداة لتمكين المجتمع المدني، في الجنوب وفي الشمال على حد سواء، من دون تأطير لعمله أو حد من استقلاله. وبالنظر إلى أن هذه المشاريع، في معظم الحالات، تُنفذ مع المنظمات غير الحكومية الأوروبية والمحلية، يتعين على الاتحاد الأوروبي ضمان بناء هذه المشاريع على الشراكات التي تحترم مبادئ المساواة والشفافية والمساءلة المتبادلة.

7. وأخيراً، وفي إعادة صياغة للالتزامنا الراسخ بالديمقراطية والسلام في المنطقة، نلاحظ أن التركيز على الهجرة والأمن يمكن أن يطغى على تركيز تشدد الحاجة إليه على السلام في المنطقة. إن تعزيز السلام وضمن أن الهدف 16 للتنمية المستدامة يجب أن يبقيا ذوي أولوية، فضلاً عن تنفيذ جدول أعمال العام 2030. وهذا يملي الاعتراف بأن الحرية والكرامة والعدالة والمشاركة والمواطنة وكذلك السيادة والحق في تقرير المصير مكونات أساسية للاستقرار. وفي هذا الصدد، إن اعتراف الاتحاد الأوروبي بالحق في مقاطعة إسرائيل باعتباره حقاً من حقوق التعبير، هو موضع ترحيب.



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

وفي هذا الصدد، نكرر دعمنا لحركة "المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات"، وندعو الاتحاد الأوروبي إلى تعليق اتفاقية الشراكة بينه وبين إسرائيل لأن الاتفاقية ترسل إلى إسرائيل رسالة مفادها أنها تستطيع ألا تلتزم بالقانون الدولي وتضيف إلى الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة حول الانتهاكات الإسرائيلية. أيضاً، يجب على الاتحاد الأوروبي إشراك نفسه في شكل واضح في تحقيق مبادرات ومقاربات سلمية لسوريا والعراق وليبيا واليمن، واتخاذ موقف أكثر حيادية تجاه المواجهة الحالية بين الجهات الفاعلة في كل أنحاء الخليج العربي - الفارسي.

بصفتنا مجتمعاً مدنياً من المنطقة العربية، لا نزال نؤدي دورنا في حماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية وبناء السلام والأمن على المستوى الوطني والإقليمي والدولي مع دعوات إلى المساءلة المتبادلة بين كل الأطراف الفاعلة في التنمية. وتنعكس دعواتنا إلى الاتحاد الأوروبي أيضاً في المدافعة على المستوى الوطني مع حكوماتنا وبعثات الاتحاد الأوروبي في بلداننا. ونكرر أن هذا التعاون التنموي الفاعل يتطلب الاحترام الكامل للمساءلة المتبادلة، كتعبير عن المسؤولية المشتركة التي تواجه التحديات التنموية. وهذا يستلزم مشاركة ليس فقط من الحكومات، بل أيضاً من الجهات الدولية الفاعلة (الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية)، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

قائمة الموقعين:

الاسم واللقب	المنظمة	البلد
1	علاء عبد التواب	مصر
2	منار زعبيتر	لبنان
3	زهرة بزري	لبنان
4	بيتر موسكيني	لبنان
5	أحمد الديراني	لبنان
6	الدكتور محمد سعيد السعدي	المغرب



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

	للأعمال)		
المغرب	الفضاء الجمعي	عبد الحكيم شافعي	7
فلسطين	شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية	دعاء خنافسة	8
سوريا	المدير العام لمفهوم، رئيس شبكة الاقتصاديين العرب، رئيس التحرير المدير العام للطبقات العربية لـ "لوموند ديبلوماتيك"	سمير العيطة	9